

التاريخ: 2022-11-7

حرية الصحافة والإعلام في البحرين بين التشريعات والواقع

تحتل البحرين اليوم الموقع الأدنى في المؤشرات الدولية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والحريات السياسية. فقد حلت البحرين في المرتبة الأخيرة على مستوى دول الخليج العربي الست في مؤشر حرية الصحافة السنوي الذي تصدره منظمة "مراسلون بلا حدود" لهذا العام. كما واصلت منظمة "فريدوم هاوس" تصنيفها "دولة قمعية غير حرة" في مؤشر الحقوق المدنية والسياسية والحريات.

تباينت مواقف الإعلاميين البحرينيين من التعديلات الأخيرة التي طالت قوانين الصحافة، فقد رأى فيها بعضهم أنها تعديلات تصب باتجاه الانفتاح الإعلامي فيما رأى آخرون أنها قيود إضافية تكبل العمل الصحفي فيما اعتبر فريق ثالث أنها مجرد تعديلات على الورق وليس لها أي أثر عملي.

المشهد الإعلامي في البحرين لا يزال متأثرًا بالواقع السياسي، والانقسامات والأحداث الداخلية تلقي بثقلها على تنظيم قانون الصحافة. حكومة البحرين تسعى إلى تحسين صورتها الحقوقية بإجراء تعديلات على تشريعاتها بينما المعارضة ترى في هذه التعديلات وجهًا جديدًا للانتقام.

قانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر

في 30 يونيو 2021 أحالت حكومة البحرين مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 47 لسنة 2002² (بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر) إلى مجلس النواب بدور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الخامس الذي انتهى خلال شهر مايو 2022.

وفي تقرير لها بعنوان خارطة الطريق نحو تعزيز حرية الصحافة في المملكة³، أبدت رابطة الصحافة البحرينية بعض الملاحظات حول التعديلات الجديدة على قانون الصحافة:

أولاً: حاول المشروع إلغاء عقوبة الحبس والسجن للصحفيين والاكتفاء بالغرامة الجنائية، إلا أن المشروع وُجدت فيه بعض المواد التي أبقّت على عقوبة الحبس أو السجن للصحفيين في قوانين أخرى. على سبيل المثال لا الحصر، نجد المادتين (69، 16)

¹ <https://www.alayam.com/alayam/first/903539/News.html>

²

<https://www.lloc.gov.bh/HTM/L4702.htm#:~:text=%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A8%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D8%B3%20%D9%85%D8%AF%D8%A9%20%D9%84%D8%A7%20%D8%AA%D8%B2%D9%8A%D8%AF%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%B3%D9%86%D8%A9%20%D8%D9%86%D8%A3%D9%88%20%D8%A8%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D9%84%D8%A7%B3%D8%AE%D9%87%D8%A7%20%D8%B7%D8%A8%D9%82%D8%A7%20%D9%84%D8%A3%D8%AD%9%83%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A9>

³ <https://bahrainpa.org/wp-content/uploads/2022/08/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-2022.pdf>

بمشروع التعديل عبارة "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر"، أي أنه يمكن للقاضي أن يحكم بعقوبة الحبس أو السجن على الصحفي بتطبيق قانون العقوبات أو قانون الإرهاب أو غيرهما. ومن البديهي أن الجرائم التي تصل عقوبتها إلى الحبس أو السجن يجوز فيها الحبس الاحتياطي، وعليه، الادعاء بإلغاء العقوبات السالبة للحرية عن الصحفيين مغالطة واضحة.

ثانياً: حاول هذا المشروع أن يعطي انطباعاً بأنه ألغى الحبس الاحتياطي، إلا أنه اقتصر على عدم الحبس الاحتياطي بالجرائم المنصوص عليها في القانون، إلا أنه في حال تم تكليف الجريمة (الفعل) بأنه إحدى الجرائم المنصوص عليها بقانون العقوبات أو غيره فيمكن أن يحبس احتياطياً، وهذا هو السبب وراء إلغاء المادتين (70، 72) لوجودهما في قانون العقوبات.

ثالثاً: لا يضيف هذا المشروع بقانون أي إضافة جديدة يمكن أن تعطي لكيان الصحافة حصانة أو أي نوع من أنواع الاستقلالية وحرية التأسيس المستقل دون قيود.

رابعاً: لا يضيف هذا المشروع بقانون أي تعديل يمكن أن يسمح لكيان الصحافة أن يتمكن من تكوين النقابة الخاصة به وأن يضمن تمتعها بالاستقلالية.

خامساً: لا يضيف هذا المشروع بقانون أي تعديل أو توسع في التظلم من قرارات جهة الرقابة أمام القضاء.

سادساً: لا يعالج هذا المشروع بقانون مسألة خطاب التحريض والكرهية، ولم يستفد من توصيات خطة عمل الرباط أو توصيات اللجنة الملكية المستقلة لتقصي الحقائق (تقرير لجنة بسيوني⁴).

سابعاً: لا يعالج هذا المشروع بقانون مسألة تعسف السلطة في قبول أو رفض طلبات الترخيص في تأسيس الصحف بشروط عامة، وأبقى على حالة تقدير الحكومة.

ومن جهة أخرى، صرح بعض الصحفيين في البحرين بأن ما تضمنته التعديلات على قانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر التي وافق عليها مجلس الوزراء من التأكيد على عدم حبس الصحفي في قضايا النشر، وإيجاد فصل خاص للإعلام الإلكتروني وتنظيم المواقع والحسابات للمؤسسات الإعلامية، وإضافة تعريفات جديدة تتناسب مع التطور في المجال الإعلامي، كلها نقاط ومضامين هامة تبين ملامح التطور والتغيير في قانون الصحافة القادم⁵.

فيما قالت مجموعة الخليج لمراقبة الحريات والصحافة (الخط الأحمر)⁶، إن قانون تنظيم الصحافة في البحرين يزيد من القيود الثقيلة على الحريات ويكرس القمع الحكومي في البلاد. وأوضحت أن التعديلات المقدمة من قبل الحكومة على مرسوم 2002 بشأن تنظيم الصحافة رغم أنها تعديلات

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A9_%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B5%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82

<https://www.bna.bh/news?cms=q8FmFJgiscL2fwizON1%2BDkZzqYKrKA%2B%2FVCZfAyqD8ZE%3D>⁵

<https://bahrainileaks.com/2022/06/07/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-2>⁶

تصب في تصحيح مسار تشكيل حقل صحفي يتمتع بالبيئة الآمنة إلا أنها غير كافية ولا تليبي شروط استقلالية الحقل الصحفي وبالتالي فإن تمريرها كما هي مقدمة من قبل الحكومة يعني ترقب مرحلة مشوشة للعمل الصحفي على أقل التقادير.

فيما أوضحت هيومن رايتس ووتش⁷ في تقرير نشرته تحت عنوان "لا يمكنك القول إن البحرين ديمقراطية: قوانين العزل السياسي في البحرين" أن التعديلات التي أدخلت على قانون الصحافة في أبريل/نيسان 2021 أدت إلى توسيع القيود الحكومية في الفضاء الرقمي بشكل كبير. وقد حظرت هذه التعديلات وسائل الإعلام الإلكترونية من نشر محتوى "يتعارض" مع "المصلحة الوطنية" أو الدستور، وفرضت على المواقع الإخبارية والإذاعية التسجيل لدى وزارة شؤون الإعلام.

الانتهاكات بحق الصحفيين في البحرين في عام 2022

شهد النصف الأول من العام 2022 عددًا من الانتهاكات في البحرين ضد مزاولي العمل الصحفي ومنتجي المحتوى الإعلامي على شبكة الإنترنت. وبلغ تعداد الحالات التي تمكنت رابطة الصحافة البحرينية من توثيقها والتأكد منها من خلال رصد المنتظم للمضايقات والاستهداف الداخل في نطاق حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة نحو 15 حالة. وبهذا، يصل مجموع الحالات الموثقة منذ اندلاع الاحتجاجات منتصف فبراير/ شباط 2011 وصولاً إلى يونيو/حزيران 2022 إلى نحو 1770 انتهاكًا لحرية الرأي والتعبير⁸.

وتتمثل التجاوزات المرصودة في 5 حالات استجواب واعتقال و3 إجراءات قانونية و7 حالات سوء معاملة تشمل المنع من العلاج أو اختراق هواتف أو الترهيب. وأبرز التهم التي وجهت للمستجوبين والمعتقلين أو الذين أدينوا في المحاكم تمثلت في "نشر أخبار كاذبة" و"السب و القذف" و"انتقاد مجلس النواب" و"الإساءة والتشهير بشخصيات في المجتمع" و"انتقاد خليفة أموي".

وفيما يلي الرصد الموجز للانتهاكات التي وقعت خلال النصف الأول من العام 2022:

استجوابات واعتقالات:

استدعت إدارة الجرائم الإلكترونية (5 فبراير 2022) رئيس جمعية التجديد الثقافية الاجتماعية جلال القصاب للتحقيق معه بشأن محتوى محاضرات قدمها على حساب الجمعية في موقع التواصل الاجتماعي "يوتيوب" قبل أن تخلي سبيله في اليوم نفسه. وحققت النيابة العامة (16 فبراير 2022) مع الصحافي محمد الغسرة مدير "موقع دلمون بوست" بتهمة "نشره أخبار كاذبة تتعلق بلقاء ممثلي عدد من الجمعيات مع جهة خارجية".

واستدعت النيابة العامة (19 مايو 2022) المحامي عبد الله هاشم للتحقيق معه بتهمة "السب والقذف" على إثر شكوى ضده مقدمة من مراسل قناة "العربية" السعودية السابق محمد عبد الرزاق محمد إسماعيل الزوبعي المعروف بـ"محمد العرب" حيث تم تحويل القضية إلى المحكمة.

واستدعت إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية (29 يونيو 2022) المغردة "ع.ن." للتحقيق معها بشأن آراء أدلت بها على موقع التواصل الاجتماعي "تويتير" تتضمن انتقادات لأداء أعضاء مجلس النواب البحريني.

⁷ <https://www.hrw.org/ar/report/2022/10/31/383112>

⁸ <https://bahrainpa.org/?p=1981>

إجراءات قانونية:

أعلنت إدارة مكافحة الجرائم الالكترونية (1 يناير 2022) اتخاذ إجراءات قانونية لم توضح ماهيتها ضد الأخصائية النفسية د. شريفة سوار بتهمة "الإساءة والتشهير بشخصيات في المجتمع" بعد أن تطرقت الأخيرة في ندوة بلندن إلى أسماء مسؤولين بارزين متورطين بتوزيع حبوب "اللاريكا" على مدارس البنات، على حد زعمها.

وفي خطوة إيجابية، وافق قاضي تنفيذ العقاب (25 يناير 2021) على الإفراج المشروط عن المصور أحمد حميدان ضمن قانون العقوبات البديلة وذلك قبل 11 شهرًا من موعد إنهاء عقوبته البالغة 10 أعوام على أن تستبدل العقوبة الأصلية المحكوم بها قبل البدء في تنفيذها بعقوبة بديلة لم يعلن عنها.

وقضت محكمة بحرينية (17 مارس 2022) بسجن رجل الدين الشيعي الشيخ محمد الماضي لمدة سنة كاملة بتهمة التعرض للحاكم الأموي معاوية بن أبي سفيان.

إساءة معاملة وانتهاكات أخرى:

أفاد معتقلون في سجن "جو" المركزي (7 يناير 2022) بتدهور صحة المصور الفوتوغرافي المحكوم بالمؤبد ياسر أحمد حيث عانى من دوام في الرأس وعدم استطاعة الحركة في الوقت الذي رفضت إدارة سجن "جو" نقله للمستشفى أو عرضه على أخصائي.

وكشف تحقيق صادر عن منظمة "الخط الأممي" الإيرلندية (17 يناير 2022) عن تعرض هاتف المدافعة عن حقوق الإنسان ابتسام الصانع للاختراق بواسطة برنامج "بيغاسوس" الإسرائيلي على الأقل 8 مرات خلال العام 2019.

وشنت الصحف المحلية المقربة من الحكومة حملة تحريض منظمة (9 فبراير 2022) ضد مجموعة من شخصيات المجتمع المدني وهم أحمد الخزاعي، أسامة البحارنة، حسين الربيعي وهدى المحمود للقائهم بالسفير الأمريكي الجديد "ستيفن بوندي" في منزله ومناقشة موضوعات معه تتعلق بالمشاركة السياسية وحقوق الإنسان.

وأصدرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (18 فبراير 2022) تعميمًا تحذيريًا دعت فيه المنظمات والجمعيات الأهلية ذات الأهداف الاجتماعية والخيرية إلى "عدم الاشتغال بالسياسة ومراعاة النظام العام والآداب والالتزام في جميع أنشطتها عبر عدم المساس بسلامة الدولة أو بشكل الحكومة أو نظامها الاجتماعي".

وأصدر عدد من القادة السياسيين المعتقلين (4 مارس 2022) مناشدة عاجلة إلى الأمين العام للأمم المتحدة والمفوضة السامية لحقوق الإنسان طالبين تدخلهما الفوري لإنقاذ حياة الأكاديمي د. عبد الجليل السنكيس صاحب مدونة "الفسيلة" المضرب عن الطعام بسبب مصادرة بحوثه في السجن.

الاستهداف الممنهج للصحافة

منذ عام 2011 وحسب إحصائيات أعدتها رابطة الصحافة البحرينية، ارتفعت حصيلة الانتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، لتسجل 1770 انتهاكًا طالت الصحفيين والناشطين على التواصل الاجتماعي، وإسقاط الجنسية كان أحد أبرز الانتهاكات المستخدمة لاستهدافهم. وتعرض 7 صحفيين لسحب وإسقاط جنسياتهم، كان ثلاثة منهم يقضون عقوبات بالسجن و4 آخرون يعيشون في المنفى.

أدت العقوبات المتتالية وانتهاك إسقاط الجنسية إلى امتناع غالبية الصحفيين وخاصة المعارضين عن نقل الأخبار والمعلومات والتعبير عن آرائهم بحرية ونشر التقارير والحقائق التي تتناول الشأن السياسي أو قضايا الرأي العام. وكانت، ولا تزال، عقوبة إسقاط الجنسية تمثل شبحاً على الصحفيين في البحرين لما يترتب على هذا الإجراء من فقدان الصحفي وأسرته كامل الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وبموجب المرسوم رقم (8) لسنة 2015، أسقطت السلطات في البحرين الجنسية عن 72 شخصاً من بينهم 4 صحفيين بعد اتهامهم بالإرهاب وبذريعة الإضرار بأمن المملكة. والصحافيون الأربعة هم: علي الديري - عباس بوصفوان - علي عبد الإمام - حسين يوسف.

ومن أهم هذه النتائج السلبية المترتبة على إسقاط الجنسية⁹:

- الحرمان من خدمات الدولة في السكن والتعليم والصحة وغيرها.
- الحرمان من الحق في الحصول على عمل لائق.
- الحرمان من الوصول إلى المعاملات المصرفية.
- الحرمان من السفر.
- حرمان المواليد الجدد من الجنسية بعد إسقاط جنسية الأب.
- الحرمان من حق التصويت والترشح في الانتخابات البلدية والتشريعية.
- الحرمان من الحصول على المعاش التقاعدي.
- الحرمان من تسجيل الأموال المنقولة وغير المنقولة.
- الإبعاد والنفى من البلاد.

التزامات البحرين في حماية واحترام حقوق الإنسان

لم تستطع البحرين ورغم كل محاولاتها إخفاء ما يجري من انتهاكات عديدة بحق المواطنين، وخاصة في ما يتعلق بفرض القيود على حرية الرأي والتعبير، أمام المجتمع الدولي والهيئات المعنية في حماية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

تتعرض البحرين لانتقادات شديدة بهذا الخصوص خلال دورات مجلس حقوق الإنسان الاعتيادية. ودائمًا ما تتكرر المطالب بفتح تحقيقات محايدة وشفافة بشأن ما يتعرض له الناشطون الحقوقيون والصحفيون والمعارضون من انتهاكات صارخة وأحكام غير عادلة صدرت بناء على أقوال انتزعت تحت التعذيب ووصل بعضها إلى الإعدام وانتهاك الحق في الحياة.

✓ **لجنة حقوق الإنسان:** في 19 يوليو 2022، وكجزء من عملية مراجعة تطبيق ما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في البحرين، قِيمَت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها الـ 135 مدى التزام البحرين بالملاحظات الختامية والتوصيات المتعلقة بالمحاكم العسكرية وأحكام الإعدام وحرية الرأي والتعبير ووجدت أن البحرين فشلت في تنفيذ توصيات اللجنة بشكل صحيح. وشرحت المقررة الخاصة، بأدلة قاطعة، عددًا لا يحصى من الطرق التي لم تفشل فيها الحكومة البحرينية في تنفيذ هذه التوصيات ذات الأولوية فحسب، بل بذلت جهودًا لتفكيك

المجتمع المدني في المملكة من خلال الاستخدام الممنهج للانتهاكات لإسكات الناشطين والصحافيين وعلماء الدين والقادة السياسيين عن طريق الاعتقال والاحتجاز التعسفي، وتفشي استخدام التعذيب لانتزاع اعترافات كاذبة، وعمليات القتل خارج نطاق القضاء، وظروف السجن المهينة واللاإنسانية¹⁰.

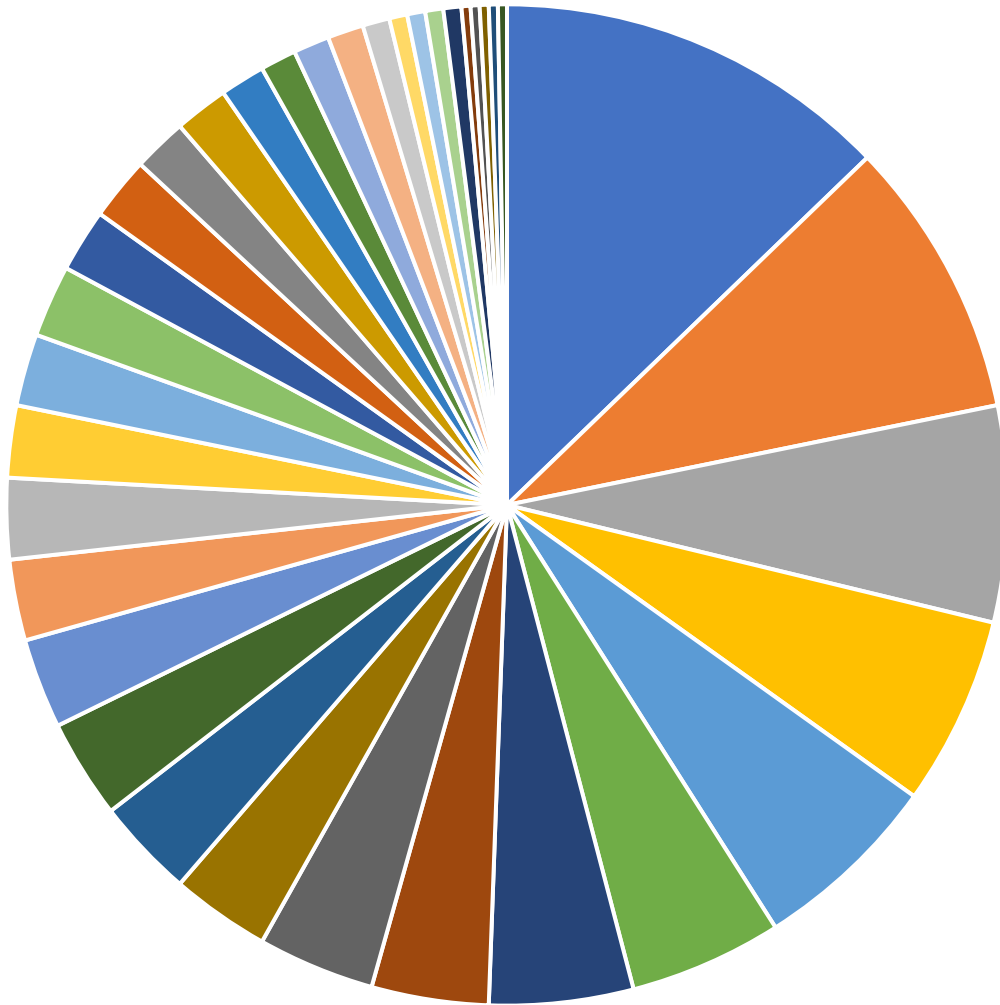
✓ **الاستعراض الدوري الشامل:** خضعت البحرين للاستعراض الدوري الشامل في أول دورة في العام 2008، ومن ثم في العامين 2012 و2017، وفي الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل (2017 – 2021) والذي قبلت فيه البحرين بـ139 توصية من أصل 175 توصية.

سيجري فحص سجل البحرين في مجال حقوق الإنسان للمرة الرابعة من قبل الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في الفترة الممتدة بين 7 و9 من شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2022، خلال اجتماع في مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

وتوزعت التوصيات¹¹ التي تلقتها البحرين في الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل على الشكل التالي:

¹⁰ <https://www.adhrb.org/ar/?p=8807>

¹¹ filters:(cycle:(values:!(%27567eec7b-https://upr-info-database.uwazi.io/library/?q=(allAggregations:!f session:(values:!(c593b76d-5a4e-45f9-a71c-d5ab-4c36-a712-57c38fae9124%27)) order:limit:30includeUnpublished:!ffrom:0state_under_review:(values:!(a7lnz4qu33)))ecaf389cc841)) unpublished:!f)types:!(%275d8ce04361cde0408222e9a8%27)sort:creationDate+desc



- حقوق المرأة
- عقوبة الإعدام
- حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي
- التنقيب والتدريب في مجال حقوق الإنسان
- العدالة
- حرية الرأي والتعبير
- المجتمع المدني
- حقوق العمال
- الإجراءات الخاصة
- الاعتقال
- المهاجرون
- حقوق الطفل
- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
- الحقوق المدنية والسياسية
- حرية الصحافة
- حرية التعبير
- الاتجار بالبشر
- حقوق المعوقين
- المساعدة الفنية والتعاون
- عام
- المدافعون عن حقوق الإنسان
- حرية الدين والمعتقد
- الاختفاء القسري
- حرية الدين والمعتقد
- حقوق الإنسان والإرهاب
- عملية الاستعراض الدوري الشامل
- الإفلات من العقاب
- توصيات أخرى
- الحق في التنمية
- حق التعلم
- الحق في الصحة
- طالبو اللجوء - اللاجئون
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- الانتخابات
- انتهاكات حقوق الإنسان من قبل عملاء الدولة
- التمييز العنصري

التوصيات الخاصة بالصحافة والصحفيين:

تلقت البحرين في الجولة الثالثة 8 توصيات بشأن الإعلام وحرية الصحافة. وقد قبلت البحرين بتنفيذ تلك التوصيات.
وكانت التوصيات كالتالي:

موقف البحرين	نص التوصية	البلد المقدم للتوصية
دعم	الانتهاء من قانون الإعلام الجديد وإصداره بمشاركة هادفة من جميع أصحاب المصلحة، مما يوفر هيئة تنظيمية مستقلة حقًا	النمسا
دعم	السماح للصحفيين بممارسة مهنتهم، والامتناع عن منع تجديد التراخيص تعسفًا	ليتوانيا
دعم	اتخاذ مزيد من الخطوات لخلق بيئة أكثر تمكينًا للمنصات الإعلامية الدولية والوطنية وضمان تعددية الآراء داخل الدولة	ليتوانيا
دعم	الاستمرار في تعزيز حرية الإعلام وحقوق العاملين في مجال الإعلام	لبنان
دعم	التأكد من أن مشروع القانون الجديد للصحافة والإعلام الإلكتروني يتوافق مع المعايير الدولية ويواصل جهوده لضمان احترام الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.	فلسطين
دعم	مضاعفة الجهود لتعزيز وحماية حرية واستقلال الصحافة ووسائل الإعلام الإلكترونية على أساس المعايير والأعراف الدولية	قبرص
دعم	إزالة القيود غير المبررة على النشر عبر الإنترنت لوسائل الإعلام، وقيود الترخيص المفروضة على المؤسسات الإعلامية والأفراد الذين يسعون إلى ممارسة الصحافة	كندا
دعم	تجنب ترهيب ومضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين ومنظمات المجتمع المدني، ورفع القيود المفروضة عليهم والسماح لهم بممارسة حقوقهم بحرية في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع.	اسبانيا

الانتهاكات بحق الصحفيين في البحرين بين الجولة الثالثة والجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل (2017 – 2021):

تستخدم البحرين نظامًا قانونيًا قمعياً يُجرّم حرية التعبير لإسكات منتقدي الحكومة ومعاقبة المعارضين، بما في ذلك قانون العقوبات، وقانون مكافحة الإرهاب، وقانون الصحافة والنشر، وقانون الجريمة الإلكترونية، الأمر الذي يبرر العديد من الانتهاكات بحق الصحفيين في البحرين.

:2017

188 انتهاكًا وإغلاق صحيفة "الوسط" والتسريح الاضطراري لموظفيها تعود البلاد إلى الأجواء التي سبقت مجيء المشروع الإصلاحي. توثيق 22 حكمًا قضائيًا بآأ صدر عن المحاكم البحرينية بحق صحفيين ومصوّرين وناشطي إنترنت. اعتقال 11 شخصًا على الأقل و88 حالة تحقيق و25 حالة استهداف لمستخدمي الإنترنت أغلبها موجّه إلى مستخدمي "تويتر". رصد حالتني تعذيب وتهديد بالقتل واعتداء جنسي لكل من المحامي إبراهيم سرحان والناشط الإلكتروني يوسف الجمري. سحب تراخيص مراسلي الوكالات الأجنبية، واعتقالهم وفرض غرامات عليهم بتهم "العمل من دون رخصة" واستهداف مصور وكالة الأنباء الألمانية مازن مهدي وإصابته في ظهره.

:2018

14 إجراء قضائيًا خلال النصف الأول من هذا العام 2018 في قضايا يمكن تصنيفها بشكل حاسم على أنها قضايا حرية رأي وتعبير. كما رصدت 14 حالة اعتقال و6 حالات استجواب لمواطنين. وقد شكّلت القضايا المحرّكة ضدّ مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي النسبة الأكبر من هذه القضايا. وتتنوّع التهم الموجهة لهم بين "التحريض على كراهية النظام" و"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي" و"التعرض بالشتّم لرموز ملة معينة". وحلّ الصحفيون والمصوّرون في المرتبة الثانية بعد المغرّدين على قائمة المستهدفين خلال الفترة موضع الرّصد. ولم يعد الأمر يقتصر على أولئك الصحفيين والمصوّرين الذين يجري احتسابهم على الفئات المعارضة؛ فثمة استجوابات طالت أيضًا أولئك الذين يصنّفون تقليديًا موالين للنظام. كما تم اسقاط الجنسية عن 3 صحفيين.

:2019

68 انتهاكًا يمكن تصنيفها كانتهاكات مباشرة للحريات الإعلامية والصحافية وحرية الرأي والتعبير وحرية النشر وحق الوصول إلى المعلومات. وهي تتضمّن 21 حكمًا وإجراءً قضائيًا ضد صحفيين ومغرّدين لم ينل أي أحد منهم التبرئة ما عدا في حالة واحدة. كما تتضمّن أيضًا 16 حالة عبارة عن استدعاءات إلى التحقيق و9 حالات اعتقال و22 حالة إعاقة عن العمل أو تهديدات. إضافة إلى كل ذلك فقد رصدت رابطة الصحافة البحرينية أيضًا 51 حالة تتعلق باستدعاءات واعتقالات للخطباء والمنشدين الدينيين خلال موسم عاشوراء الديني. وقد أفردت حالة خاصة لذلك.

:2020

111 تعديًا على الحريات وتوزّعت الحالات على النحو التالي: 51 إجراءً قضائيًا أو إحالة إلى النيابة العامة وعدد 25 حالة اعتقال وعدد 12 حالة استدعاء إلى الاستجواب إضافة إلى 23 حالة تضمنت

انتهاكات أخرى، تشمل التهديدات وحجب المواقع والتسريح من العمل واستحداث تشريعات مضيقّة على الحريات.

2021:

49 تعدياً خلال العام 2021 على الحريات الإعلامية وحرية الرأي والتعبير في البحرين. نصف هذه التعديتات يتعلق بقضايا الإنترنت بواقع 26 حالة. وتركزت معظم الحالات الموثقة على استدعاءات التحقيق في مراكز الشرطة والنيابة العامة لمواطنين أبدوا آراءهم باستخدام وسائل التعبير المختلفة وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي بواقع 31 استدعاءً. كما تم توثيق 6 اعتقالات و7 إجراءات قضائية و4 حالات عبارة عن انتهاكات مختلفة. أبرز التهم التي وجهت للمستجوبين والموقوفين أو الذين أدينوا في المحاكم أو عبر إجراءات إدارية تمثلت في “انتقاد تطبيع العلاقات بين البحرين وإسرائيل” و”التشكيك في جهود الفريق الوطني لمكافحة فيروس كورونا” و”إهانة القضاء” و”انتقاد وزارة الداخلية” و”مخالفة الآداب العامة”.

تستند الإحصائيات في هذا التقرير إلى التقارير السنوية للحريات الإعلامية في البحرين الصادرة عن رابطة الصحافة البحرينية.¹²

